العلاقة بين معايير منح الائتمان المصرفي وجودة القوائم المالية المدققة - دراسة ميدانية في البنوك التقليدية العاملة بالجمهورية اليمنية

أ.د/ محمد علي الربيدي[1,*]
أ. محمد درهم العاطفي[2]

© 2020 University of Science and Technology, Sana'a, Yemen. This article can be distributed under the terms of the Creative Commons Attribution License, which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original author and source are credited.

© 2020 جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن. يمكن إعادة استخدام المادة المنشورة حسب رخصة مؤسسة المشاع الإبداعي شريطة الاستشهاد بالمؤلف والمجلة.

[1] أستاذ المحاسبة – جامعة العلوم والتكنولوجيا - اليمن
[2] مدرس المحاسبة – جامعة الحكمة – اليمن
*عنوان المراسلة: dr.marubaidi@hotmail.com

https://doi.org/10.20428/JSS.26.2.4

العلاقة بين معايير منح الائتمان المصرفي وجودة القوائم المالية المدققة – دراسة ميدانية في البنوك التقليدية العاملة بالجمهورية اليمنية

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين معايير منح الائتمان المصرفي وجودة القوائم المالية المدققة من خلال الدراسة الميدانية في البنوك التقليدية العاملة بالجمهورية اليمنية. ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة لجمع البيانات من المجتمع المتمثل بعدد (9) بنوك تقليدية عاملة بالجمهورية اليمنية. وتم استخدام أسلوب الحصر الشامل لأفراد العينة المتمثلين بعدد (119) فرداً وكانت الاستبانات الصالحة للتحليل 104 استبانة، واستخدم برنامج الحزمة الإحصائية (SPSS) في تحليل بيانات الدراسة الميدانية، وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين معايير منح الائتمان المصرفي (المتعلقة بالعميل والبنك والائتمان) وجودة القوائم المالية المدققة. وقد أوصت الدراسة بتعزيز جودة القوائم المالية المدققة وتفعيل دورها في اتخاذ القرارات.

الكلمات المفتاحية: البنوك التقليدية، الجمهورية اليمنية، جودة القوائم المالية المدققة، معايير منح الائتمان المصرفي.

https://doi.org/10.20428/JSS.26.2.4

The Relationship between the Criteria for Granting Bank Credit and the Quality of the Audited Financial Statements: A Field Study in Traditional Banks in the Republic of Yemen

Abstract:

This study aimed at investigating the relationship between the criteria for granting bank credit and the quality of the audited financial statements by conducting a field study in traditional banks in the Republic of Yemen. In order to achieve this objective, a questionnaire was used for collecting data from the study population consisted of (9) traditional banks. The complete census sampling method was used for the sample of (119) employees. The actual no. of questionnaires, valid for analysis, was 104. The data were processed and analyzed using SPSS. The results of the study revealed that there is a statistically significant positive correlation between the criteria of granting credit (related to customer, bank and credit) and the quality of the audited financial statements. The study recommends that the quality of audited financial statements should be enhanced and their role should be activated in decision making.

Keywords: traditional banks, Republic of Yemen, quality of audited financial statements, credit granting criteria.

https://doi.org/10.20428/JSS.26.2.4

المقدمة:

تعكس جودة القوائم المالية المدققة الحقائق المالية، التي تقود إلى تقييم جيد لقدرة المنشأة على السداد والوفاء بالتزاماتها، وبالتالي تكون عاملاً أساسياً يُعتمد عليه بقبول أو رفض منح الائتمان المصرفي من قبل متخذي قرار منح الائتمان في البنوك التقليدية (البحيصي، 2011)، ويمكن تعريف جودة القوائم المالية المدققة بأنها:

القوائم التي تُعبر بصورة حقيقية ووافية عن واقع المنشأة، كونها خالية من الأخطاء والتحريف والتزوير والغش، ومعدة دون تضخيم، وبواقعية صادقة لبنود الحسابات الواردة فيها، إذ تُعتبر جودة القوائم المالية الضوء الأخضر لمتخذي القرارات لما لها من تأثير في تحديد نتائج الإجراءات والقرارات (فاضل ومحمود، 2015، 14). وكما تُعرف جودة القوائم المالية المدققة بأنها: القوائم المالية المدققة التي تعكس نوعية المعلومات المحاسبية الملائمة والموثوقة بشكل كامل وشفاف، بهدف عدم تضليل أو تشويه المعلومات الواردة فيها والمقدمة للمستثمرين، والتي تساعدهم في اتخاذ القرارات (Achim & Chis, 2014).

ويتبينُ من خلال استقراء الدراسات السابقة (Ahmad, 2015; Blessing & Onoja, 2015; Gyau, Owusu,& Amaning, 2016; Minh, 2015; Vestine, Kule, & Mbábazize, 2016)، أن أحد أهم أسباب تقليص الائتمان المصرفي تتمثل في انخفاض جودة المعلومات في القوائم المالية المدققة كمصدر للمعلومات اللازمة لمنح الائتمان، ويعرف الائتمان المصرفي بأنه: "تلك الخدمات المقدمة للعملاء، وهو الذي يتم بمقتضاه تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة" (الدغيم، الأمين، وأنجرو، 2006، 194).

ويُمنحُ الائتمان المصرفي بناءً على توفر مجموعة من المعايير، ويُطلق عليها معايير منح الائتمان المصرفي، والتي يمكن تعريفها بأنها: "عبارة عن إطار عام يسترشد به متخذو القرارات الائتمانية عند اتخاذهم للقرارات الخاصة بمنح أو عدم منح الائتمان المصرفي" (الشمري، 2013، 15)، وأبرز قضية ناتجة عن عدم الالتزام بالمعايير الائتمانية، تمثلت بالأزمة المالية العالمية (2008) التي نتجت بسبب الإفراط في منح الائتمان العقاري من قبل البنوك الأمريكية دون الاستناد إلى معايير ائتمانية معتمدة على معلومات جيدة، تقود إلى معرفة الجدارة الائتمانية للعملاء، علماً بأن هذه الأزمة تسببت في خسائر عالمية وصلت إلى (40) ترليون دولار، وبلغ عدد البنوك في أمريكا التي أفلست أكثر من (130) بنكاً (إدارة الدراسات المالية، 2014).

وقد ذَكرت دراسة الدغيم وآخرون (2006) أن هناك مجموعة من المعايير المترابطة والمتكاملة، التي تحكم عملية منح الائتمان المصرفي في البنوك التقليدية، وهي: المعاييرُ المتعلقة بالعميل، والمعاييرُ المتعلقة بالبنك، والمعايير المتعلقة بالائتمان. والجدير بالذكر، أنه وفقاً لنظرية الإشارة فإن هناك علاقة بين معايير منح الائتمان المصرفي وجودة القوائم المالية المدققة (بورقبة، 2010).

الإطار النظري:

جودة القوائم المالية المدققة:

هناك العديد من الدراسات المتعلقة بجودة القوائم المالية المدققة، ومنها: دراسات Habib وJiang Kabiru (2015) وRufai(2014)، السامرائي (2016)، فاضل ومحمود (2015)، ونصر والصيرفي (2016). وأشارت دراسة آدم (2016) إلى أن جودة القوائم المالية تتمثل بالخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية الواردة في صلب القوائم المالية، والتي تؤدي إلى تقييم المعلومات المالية الواردة في صلب القوائم المالية، والتي تنتج من تطبيقات محاسبية بديلة، وفي التمييز بين ما يعد ضرورياً وما لا يعد كذلك، وتتمثل تلك الخصائص الأساسية بالملاءمة والتمثيل الصادق.

https://doi.org/10.20428/JSS.26.2.4

أبعاد جودة القوائم المالية المدققة:

يُعتبر مقياسَ الخصائص النوعية الأساسية المتمثلة في خاصيتي الملاءمة والتمثيل الصادق، المقياس الأفضل لقياس جودة القوائم المالية المدققة وفقاً لما جاء في العديد من الدراسات السابقة (Azim & Helaluddin, 2015; Bekiaris، 2012; Bukenya, 2014; Kariuki & Jagongo, 2013; Lehtinen, 2013; Otubor, Gbande, Onumah, Yuguda, & Abubakar, 2017؛ **آدم، 2016؛ حميدي، 2012، سالم وأحمد، 2013؛ السامرائي، 2016؛ السلمان، 2012؛ الشمري، 2013؛ مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية، 2016؛ نشوان والطويل، 2016؛ نصر والصيرفي 2016).**

1. **بُعد الملاءمة: تُعتبر الملاءمة وفق الإطار المفاهيمي الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، بمثابة المعلومات القادرة على تخفيض حالة عدم التأكد، وأن تكون المعلومات قادرة على إحداث فرق في اتخاذ القرارات عن طريق مساعدة المستخدمين على تكوين تنبؤات للنتائج المستقبلية، أو تأكيد التنبؤات السابقة أو تصحيحها (مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية، 2016)، وحتى تكون المعلومات المحاسبية ملائمة يشترط أن تتوافر فيها مؤشرات متعددة، منها: مؤشر القدرة على التنبؤ بالمستقبل، والقيمة التأكيدية، وأن تكون ذات أهمية نسبية.**
2. **بُعد التمثيل الصادق: يُقصد بالتمثيل الصادق أن تُمثل المعلومات المالية بصدق الظواهر والأحداث التي يتَم التعبير عنها. ولكي تكون المعلومات المحاسبية ذات تمثيل صادق، يشترط أن تتوافر فيها مؤشرات متعددة، هي: أن تكون المعلومات كاملة، ومحايدة، وخالية من الأخطاء (مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية، 2016).**

معايير منح الائتمان المصرفي:

أشارت دراسات كل من Bonfim (2009)، Cheng (2015)، Gyau et al. (2016)، **البحيصي (2011)، الشمري (2013)، الشيخلي (2012)، عبدالرحمن (2012)، موسى (2010)، إلى أن هناك مجموعة من المعايير التي تضمن المعالجة الموحدة لقرارات منح الائتمان، والتي يمكن تصنيفها إلى معايير متعلقة بالعميل، ومعايير متعلقة بالبنك، ومعايير متعلقة بالائتمان، وتم عرض تلك المعايير بشكل موجز كالآتي:**

1. **المعايير المتعلقة بالعميل:**

يُعتبر نموذج المعايير الائتمانية المتعلقة بالعميل، والمعروف بنموذج (5C'S)، هو الأكثر استخداماً عند منح الائتمان. ويقوم البنك بموجبه بدراسة جميع الجوانب المرتبطة بعملاء الائتمان. وتم تبويب تلك المعايير في خمسة أبعاد، كل بعد منها يبدأ بحرف (C) بالإنجليزية وهي: بُعد الشخصية (Character)، وبُعد رأس المال (Capital)، وبُعد القدرة على إدارة النشاط (Capacity)، وبُعد الضمان (Collateral)، وبُعد الظروف المحيطة (Conditions)، ولذلك أطلق عليها نموذج (5C'S) Böcker & Hillebrand, 2009; Bonfim, 2009; Chakraborty, Fernando, & Mallick, 2010; Cheng, 2015؛ **الدغيم وآخرون، 2006؛ الزبيدي، 2002؛ الشمري، 2013؛ عبادي، 2014؛ عبدالرحمن، 2012) على النحو الآتي:**

أ. **بُعد الشخصية: تُعدُ شخصية العميل الركيزة الأساسية الأولى في القرار الائتماني، وبالتالي فإن أهم مسعى عند إجراء التحليل الائتماني هُو تحديدُ شخصية العميل طالب الائتمان بدقة. ويمكنُ معرفة بُعد شخصية العميل من خلال مؤشري العلاقات والتعاملات، والوفاء بالالتزامات.**

ب. **بُعد رأس المال والسيولة المتوفرة: يُعتبر رأس مال العميل أحد أهم أسس القرار الائتماني، باعتباره يمثل ملاءة العميل المقترض وقدرة حقوق ملكيته على تغطية الائتمان الممنوح له، فهو بمثابة الضمان الإضافي في حال فشل العميل في السداد. ويمكنُ قياس بُعد رأس مال العميل من خلال مؤشري قيمة رأس المال، ومستوى السيولة للعميل.**

https://doi.org/10.20428/JSS.26.2.4

ج. بُعد القدرة على إدارة النشاط وتسديد الالتزامات: ويُقصد به قدرة العميل على تحقيق الدخل، وبالتالي قدرته على سداد الائتمان والالتزام بدفع الفوائد والمصروفات والعمولات. ويمكن تحديد بُعد القدرة على إدارة النشاط وتسديد الالتزامات من خلال مؤشري الخبرة الماضية للعميل، والقدرة الإيرادية.

د. بُعد الضمان: ويقصد به مجموعة الأصول التي يضعها العميل تحت تصرف البنك كضمان مقابل الحصول على الائتمان. ويمكن معرفة بُعد الضمان من خلال مؤشري الأرباح المتحققة، وأصول العميل.

2. المعايير المتعلقة بالبنك:

وهي مجموعة المعايير التي تتعلق بالبنك والمتمثلة في الأبعاد الآتية:

أ. بُعد استراتيجية البنك الائتمانية: ويتمثل بنوع الاستراتيجية التي يتبناها البنك في اتخاذ قرارات منح الائتمان. ويمكن قياس بُعد استراتيجية البنك الائتمانية من خلال مؤشر استراتيجية البنك في تحديد مصادر معلومات الائتمان، ومؤشر سياسة البنك الائتمانية (Dogarawa, 2012; Sidthidet, 2011؛ البنك المركزي اليمني، 1997؛ الجزراوي والنعيمي، 2010؛ عبادي، 2014).

ب. بُعد قدرات البنك: ويتمثل في قدرات البنك بالكوادر البشرية المؤهلة والمدربة على القيام بوظيفة الائتمان المصرفي بكفاءة عالية. ويمكن معرفة بعد قدرات البنك من خلال مؤشري كوادر البنك المؤهلة، والدورات التدريبية (Dogarawa، 2012; Sidthidet, 2011؛ البنك المركزي اليمني 1997؛ الجزراوي والنعيمي، 2010؛ عبادي، 2014).

ج. بُعد الالتزام بتشريعات البنك المركزي: ويمثل هذا البُعد مدى التزام البنك مانح الائتمان، بالقواعد والتشريعات التي يلزم البنك المركزي البنوك الأخرى باتباعها عند منح الائتمان، بهدف الحد من المخاطر الائتمانية، والأضرار التي يمكن أن تحدث نتيجة الإفراط أو الحد من الائتمان في البلد. ويمكن تحديد بُعد الالتزام بتشريعات البنك المركزي من خلال المؤشرين الآتيين (البنك المركزي اليمني، 1997) مؤشر سياسات البنك المركزي، ومؤشر الحرص على الالتزام بسياسات البنك المركزي من قبل البنوك (Dogarawa, 2012; Sidthidet, 2011؛ البنك المركزي اليمني،1997؛ الجزراوي والنعيمي، 2010؛ عبادي، 2014).

3. المعايير المتعلقة بالائتمان:

تشمل المعايير المتعلقة بالائتمان الأبعاد الآتية:

أ. بُعد مبلغ الائتمان: لمبلغ الائتمان أهمية خاصة لدى البنوك، حيث إنه كلما زادَ المبلغ عن حد معين، كان البنك أحرص في الدراسات التي يجريها خاصةً أن نتائج عدم سداد الائتمان بمبلغ ضخم تكون صعبة، وقد تؤثر على سلامة المركز المالي للبنك. ويمكن تحديد بُعد مبلغ الائتمان من خلال مؤشري المعلومات عن القوائم المالية المدققة، وجودة الضمانات والأرباح المتحققة (Bonfim, 2009؛ الدغيم وآخرون، 2006؛ عبد، 2012، عبدالرحمن، 2012).

ب. بُعد مدة الائتمان: يتمثل هذا البُعد في المدة الزمنية التي يستغرقها الائتمان، أي المدة التي يرغب العميل بالحصول على الائتمان من خلالها، ومتى سيقوم بالسداد وهل تتناسب فعلاً مع إمكانيات العميل. ويمكن تحديد بُعد مدة الائتمان بالاعتماد على مؤشر مصادر دخل العميل، ومؤشر نوع النشاط والاحتياج (Bonfim, 2009؛ الدغيم وآخرون، 2006؛ عبد، 2012؛ عبد الرحمن، 2012).

ج. بُعد طريقة سداد الائتمان: يُقصد بهذا البُعد كيفية سداد مبلغ الائتمان، بمعنى هل سيتم سداد الائتمان دفعة واحدة في نهاية المدة، أم سوف يتم سداده على أقساط دورية، وذلك بما يتناسب مع طبيعة نشاط العميل ومع إيراداته وموارده الذاتية وتدفقاته الداخلة. ويمكن قياس هذا البُعد من خلال مؤشري التدفق النقدي، والدخل المتوقع (Bonfim, 2009؛ الدغيم وآخرون، 2006؛ عبد، 2012؛ عبد الرحمن، 2012).

نظرية الإشارة المفسرة للنموذج المعرفي:

نشأت هذه النظرية من خلال مجموعة من الجهود التي قام بها بعض المفكرين. وقد كان أول من أشار إلى الفكرة الأساسية لهذه النظرية هو Akerlof من خلال الدراسة التي قام بها في العام (1970)، وقد أشارت إلى أن البائع للسلعة يمتلك معلومات أكثر دقة عن السلعة من المشتري، ولا يحصل المشتري على كافة المعلومات عن السلعة إلا بعد شرائها (بورقبة، 2010). وفي أواخر السبعينيات طور (Ross) هذه النظرية بافتراض أن المعلومات التي يمتلكها مديرو الشركات عن هيكل رأس المال للشركة أكثر دقة من المعلومات التي بحوزة المستثمرين، وبالتالي فقيام الشركات بنشر معلوماتها المالية الجيدة للمستثمرين تعزز ثقتهم وتدفعهم نحو الاستثمار فيها (Markopoulou & Papadopoulos, 2009).

وتركز نظرية الإشارة على احتياجات المستخدمين (البنوك التقليدية في الدراسة الحالية) من المعلومات لزيادة فرصة المنشأة في الحصول على الائتمان، وذلك بناءً على الثقة التي تكتسبها المنشأة من خلال نشر قوائمها المالية، والتي تظهر بصورة تدعم سمعة المنشأة، ما يولد انطباعاً بالثقة لدى البنوك وتدني مستوى الإحساس بالمخاطر تجاه تمويل المنشأة طالبة الائتمان، وكذلك وجود حوافز قوية لدى المنشآت الناجحة للإعلان عن نتائج أعمالها يزيد من الضغوط التنافسية بين المنشآت، حتى تضطر المنشآت التي لا تحقق نتائج جيدة أن تعلنَ عن نتائج نشاطها عبر القوائم المالية المدققة، لأن عدم الإعلان يفقد الثقة بها تماماً لدى الممولين (هاشم، 2015).

وتتمثل علاقة نظرية الإشارة بالدراسة الحالية من حيث أن المنشآت طالبة الائتمان سوف تتجه نحوَ تدقيق قوائمها المالية من خلال مدققين ذوي سمعة جيدة في الأوساط المالية، وذلك بهدف تحسين جودة قوائمها المالية المدققة ما يعطيَ سمعة طيبة للمنشأة، ويعكس كفاءتها في الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لها ما يجعل البنوك التقليدية تثق بكفاءة المنشأة وتمنحها الائتمان المطلوب.

الدراسات السابقة:

أشارت مجموعة من الدراسات (Cheng, 2015; Gyau et al., 2016; Minh, 2015؛ البحيصي، 2011؛ حنان، 2006)، أن مانحي الائتمان المصرفي، يحتاجون إلى معلومات متعددة، منها: معلومات عن الغرض من الائتمان للعميل، والمبلغ المطلوب من قبل العميل، وقدرة العميل على السداد، وربحية الائتمان المقدم للعميل، والضمانات المقدمة من العميل. وقد جاء في دراسة حجازي (2010) أن القوائم المالية المدققة تُعطي صورة حقيقية وواقعية عن العميل طالب الائتمان وطبيعة نشاطه.

وقد أظهرت نتائج دراسة Maitah، Zedan وShibani (2012) أن أهم عامل مؤثر في عدم استخدام القوائم المالية في التحليل الائتماني هو جودتها، حيث إن هناك علاقة إيجابية بين درجة استخدم التحليل الائتماني للقوائم المالية، وجودة القوائم المالية. ونخلص مما سبق إلى وجود علاقة بين معايير منح الائتمان وجودة القوائم المالية المدققة. ويمكن تحليل هذه العلاقة من زوايا، متعددة هي: علاقة المعايير المتعلقة بالعميل والمتعلقة بالبنك، والمتعلقة بالائتمان، بجودة القوائم المالية المدققة.

حيث أظهرت دراسة الشمري (2013)، وجود أثر لمعايير منح الائتمان المصرفي (الشخصية، ورأس المال، والقدرة على إدارة النشاط وتسديد الالتزامات، والضمانات) في تحسين جودة القوائم المالية المدققة من خلال بُعدي الملاءمة والموثوقية. وقد أكدت دراسة موسى (2010) أن هناك أثراً إيجابياً لكل من رأس مال العميل والسيولة المتوفرة لديه على ملاءمة القوائم المالية المدققة. وتوصلت دراسة Magembe، Sethibe وKitindi (2007) إلى أنه يتم طلب القوائم المالية المدققة من العميل المتقدم للحصول على الائتمان وذلك نظراً لموثوقيتها، وبالتالي يمكن الاعتماد عليها في عملية منح الائتمان. وذكرت دراسة عبد (2012) أن إجراءات منح الائتمان تتضمن تحليل القوائم المالية المدققة للعميل لفترة ثلاث سنوات، وقد يشمل التحليل المالي القيام بدراسة بعض النسب والمعدلات، حيث يتم من خلالها الوصول إلى بعض المعايير الائتمانية الخاصة بالعميل، ومنها: معيار قدرة العميل على سداد التزاماته، ومعيار الضماناتَ.

https://doi.org/10.20428/JSS.26.2.4

وأشارت دراسة الجزراوي والنعيمي (2010) إلى أن الاعتماد على القوائم المالية المدققة في اتخاذ قرار منح الائتمان يعتمد بشكل أساسي على الاستراتيجية التي يتبناها البنك عند منح الائتمان، حيثَ يقوم البنك بتبني استراتيجية معينة لمنح الائتمان بحيث تعطي هذه البنوك أهمية أكبر للقوائم المالية المدققة. وتوصلت دراسة .Maitah et al (2012) إلى أن هناك علاقة بين الدورات التأهيلية والتدريبية لموظفي قسم الائتمان وبين استخدام القوائم المالية المدققة في اتخاذ قرارات منح الائتمان، كما ذكرت- أيضاً – أن بُعد الموثوقية المتوافر في القوائم المالية يعمل على زيادة جودة القوائم المالية المدققة، مما يزيد من الاعتماد عليها في التحليل الائتماني. وأشارت دراسة الظاهر، عبدالجواد، وعمر (2007) أن الاعتماد على القوائم المالية المدققة في اتخاذ قرارات منح الائتمان، يعتمد بشكل رئيسي على تشريعات البنك المركزي. وأكد المنشور الدوري رقم (10) لسنة (1997) بشأن "معايير إدارة مخاطر الائتمان" الصادر عن البنك المركزي اليمني، ضرورة أن يحتوي الملف الائتماني للعميل على القوائم المالية المدققة.

وأكدت دراسة Shahabuddin، Alam وPervin (2013) إلى أنه يتم تحديد مدة الائتمان بالاعتماد على القوائم المالية المدققة ذات الجودة العالية، من خلال تحليل الايرادات والمبيعات والأرباح المتحققة. كذلك أكدت دراسة البحيصي (2011) إلى أنه يتم الاعتماد على القوائم المالية المدققة عند تحديد الفترة الزمنية للائتمان وذلك من خلال دراسة التدفقات النقدية ومصادر الدخل والمصاريف المتوقعة للعميل. وتوصلت دراسة عبد (2012) إلى أنه يتم تحديد طريقة السداد للائتمان المطلوبِ من قبل العميل بالاعتماد على معلومات القوائم المالية المدققة. وقد تستخدم القوائم المالية المدققة أيضاً في التنبؤ بمخاطر السداد للائتمان، وأشارت دراسة .Kitindi et al (2007) إلى أن القوائم المالية الجيدة هي التي يتم استخدامها في اتخاذ قرارات منح الائتمان.

وتوصلت دراسة عبدالرحمن (2012) إلى وجود علاقة طردية بين الاعتماد على التحليل المالي للقوائم المالية للشركات طالبة الائتمان وبين قياس المخاطر الائتمانية قبل منح الائتمان للعميل. وأظهرت نتائج دراسة .Kitindi et al (2007) أن المعلومات الواردة في القوائم المالية المدققة ذات الجودة العالية تعطي مؤشرات عن ربحية الشركات، لما لذلك من أهمية في التنبؤ بالمقدرة المستقبلية للشركة على دفع مبلغ الائتمان والفوائد، وهي بذلَك تعطي مؤشرات للعلاقة بينَ بعد طريقة السداد وجودة القوائم المالية المدققة.

مشكلة الدراسة:

بينت دراسة مشبب (2015) وجود انخفاض في حجم الائتمان المصرفي في اليمن إلى الناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product-GDP)، ويَدل ذلك على الدور المحدود للبنوك العاملة في اليمن في تعبئة المدخرات، وإعادة توزيعها بكفاءة علىَ مختلف القطاعات الاقتصادية.

وبالرجوع إلى التقرير السنوي الصادر عن البنك المركزي اليمني (2015)، يتبينُ أن حجم الائتمان المقدم للقطاع الخاص كان بنسبة (24.19 %) من حجم الودائع (البنك المركزي اليمني، 2015). مع العلم أن النسبة الدنيا التي يتطلع أن يكون عليها هي (40%) فأكثر، قياساً بنسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص في بعض الدول مثل الأردن التي وصلت إلى (70%) من إجمالي حجم الودائع (موسى، 2010). ويُمكن تفسير هذا الانخفاض إلى عدم جودة القوائم المالية المدققة التي توفر المعلومات الضرورية لاتخاذ قرارات منح الائتمان المصرفي استناداً إلى معايير الائتمان.

ويُشير المنشور الدوري رقم (10) لسنة (1997) بشأن "معايير إدارة مخاطر الائتمان" الصادر عن البنك المركزي اليمني، والموجه إلى كافة البنوك العاملة في اَليمن، بأن الإجراءات اللازمة لمنح الائتمان المصرفي يجب أن تستند على معايير تقييم الائتمان المصرفي الصحيحة (البنك المركزي اليمني، 1997)، وبناءً على ذلك فإنه يُمكن صياغة التساؤل الرئيس للدراسة على النحو الآتي:

ما طبيعةُ العلاقة بينَ معايير منح الائتمان المصرفي وجودة القوائم المالية المدققة في البنوك التقليدية العاملة بالجمهوريةَ اليمنية؟

ولغرض التحديد الأدق تم تجزئة التساؤل الرئيس إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية الآتية:

1. **ما طبيعة العلاقة بين المعايير المتعلقة بالعميل وجودة القوائم المالية المدققة في البنوك التقليدية العاملة بالجمهورية اليمنية؟**
2. **ما طبيعة العلاقة بين المعايير المتعلقة بالبنك وجودة القوائم المالية المدققة في البنوك التقليدية العاملة بالجمهورية اليمنية؟**
3. **ما طبيعة العلاقة بين المعايير المتعلقة بالائتمان وجودة القوائم المالية المدققة في البنوك التقليدية العاملة بالجمهورية اليمنية؟**

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين معايير منح الائتمان المصرفي وجودة القوائم المالية المدققة في البنوك التقليدية العاملة بالجمهورية اليمنية.

وتحقيقاً لهذا الهدف تم تجزئته إلى الأهداف الفرعية الآتية:

1. **تحديد طبيعة العلاقة بين المعايير المتعلقة بالعميل وجودة القوائم المالية المدققة في البنوك التقليدية العاملة بالجمهورية اليمنية.**
2. **معرفة طبيعة العلاقة بين المعايير المتعلقة بالبنك وجودة القوائم المالية المدققة في البنوك التقليدية العاملة بالجمهورية اليمنية.**
3. **مناقشة طبيعة العلاقة بين المعايير المتعلقة بالائتمان وجودة القوائم المالية المدققة في البنوك التقليدية العاملة بالجمهورية اليمنية.**

أهمية الدراسة:

تكتسبُ الدراسة أهميتها من الناحية النظرية والعملية على النحو الآتي:

الأهمية النظرية:

تكتسب الأهميةُ النظرية للدراسة من تركيزها على تحليل العلاقة بين جودة القوائم المالية المدققة (المتغير التابع) ومعايير منح الائتمان المصرفي (المتغير المستقل)، الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز ثقة الأطراف ذات العلاقة المرتبطة بمنح الائتمان المصرفي. علاوة على أن هذه الدراسة استخدمت مقياس الخصائص النوعية الرئيسية المتعلقة بمتخذ القرار والصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (International Accounting Standards Board-IASB) في قياس جودة القوائم المالية المدققة. كما أنها قد تسهم في رفد البنوك والباحثين ومكاتب التدقيق، بالمعلومات الكافية والمفيدة عن علاقة جودة القوائم المالية المدققة بمعايير منح الائتمان المصرفي. علاوة على بناء نموذج معرفي يوضح العلاقة بين معايير منح الائتمان المصرفي وجودة القوائم المالية المدققة.

الأهمية العملية:

تتمثل الأهمية العملية للدراسة في عدة جوانب، منها: أنها تناولت مشكلة مهنية متعلقة بأن منح القرار الائتماني في البنوك التقليدية العاملة بالجمهورية اليمنية يعتمد على جودة القوائم المالية المدققة، علاوة على إبراز دور جودة القوائم المالية المدققة لتوفير المعلومات اللازمة لمنح الائتمان لخدمة البنوك التقليدية العاملة بالجمهورية اليمنية، مما يُسهم في رفع كفاءة حجم الائتمان المصرفي، وزيادة الدور المطلوب من البنوك التقليدية العاملة بالجمهورية اليمنية للقيام به دعماً لمسيرة التنمية في اليمن. فضلاً عن الوقوف على طبيعة العلاقة بين معايير منح الائتمان المصرفي وجودة القوائم المالية المدققة، الأمر الذي يؤدي إلى الكشف عن مواطن الضعف والقصور في تلك القوائم، بغرض اعتماد ما يلزم من إجراءات لتحسين جودتها وجعلها ملائمة وموثوقة، مما يسهم في خدمة البنوك التقليدية العاملة بالجمهورية اليمنية في الحصول على قوائم مالية مدققة ذات جودة عالية يمكن الاستناد عليها في اتخاذ القرارات. بالإضافة إلى أن هذه

https://doi.org/10.20428/JSS.26.2.4

الدراسة ناقشت طبيعة العلاقة بين جودة القوائم المالية المدققة ومعايير الائتمان المصرفي في البنوك التقليدية العاملة في الجمهورية اليمنية، بينما الدراسات السابقة تمت في بيئات خارجية.

النموذج المعرفي:

يوضح النموذج المعرفي متغيرات الدراسة والتي من خلال قياسها يمكن المساهمة في حل مشكلة الدراسة (Sekaran & Bougie, 2010). وبناءً على ما توصلت إليه الدراسات السابقة، ونظرية الإشارة الموضحة والمفسرة لوجود العلاقة بين متغيرات الدراسة، تم التمكن من بناء النموذج المعرفي الخاص بالدراسة الحالية، والذي يرسم العلاقة بين المتغيرات بحسب الشكل (1).

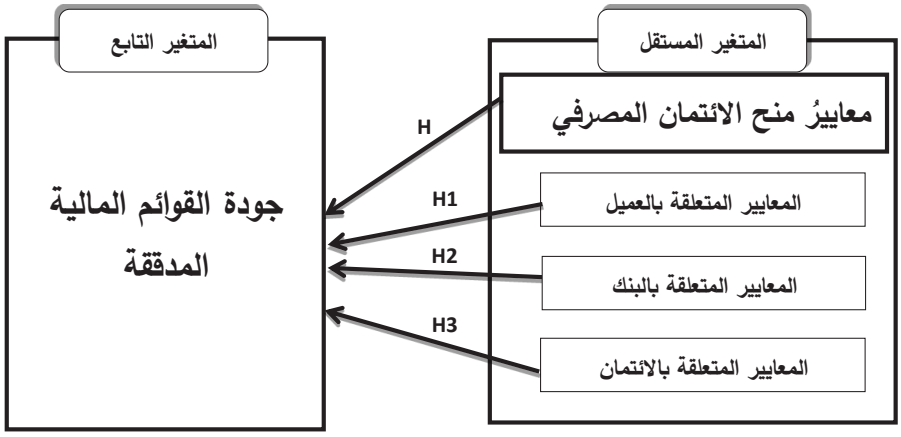

شكل (1): أنموذج الدراسة

فرضيات الدراسة:

يُمكن عرض فرضيات الدراسة التي تفترض وجود علاقة بين معايير منح الائتمان المصرفي (معايير متعلقة بالعميل، ومعايير متعلقة بالبنك، ومعايير متعلقة بالائتمان) وجودة القوائم المالية المدققة في البنوك التقليدية العاملة بالجمهورية اليمنية، على النحو الآتي:

العلاقة بين بين معايير منح الائتمان المصرفي وجودة القوائم المالية المدققة في البنوك التقليدية العاملة بالجمهورية اليمنية:

وفقاً لنظرية الإشارة التي تقوم على افتراض أن المنشآت ذات الأداء الجيد سوف تقوم بالإعلان عن المعلومات المتوفرة لديها إلى جميع الأطراف الخارجية، وذلك كإشارة منها إلى جودة معلوماتها التي تبين كفاءتها في استغلال الموارد وقدرتها على تحقيق الأرباح (بورقبة، 2010).

واستناداً إلى الدراسات السابقة كدراسة كل من Ahmad (2015)، Gyau et al. (2016)، Minh (2015)، البحيصي (2011)، الزبدية والذنيبات (2012)، الشمري (2013)، فاضل ومحمود (2015)، التي تبين وجود العلاقة بين معايير منح الائتمان المصرفي وجودة القوائم المالية المدققة، والتي من ضمنها معيار الربحية كدليل على قدرة العميل على إدارة نشاطه، وكذلك معيار تسديد الالتزامات والضمانات، ضمن المعايير المتعلقة بالعميل. كما أن هذه الدراسات توفر مؤشرات للعلاقة بين المعايير المتعلقة بالائتمان وبين القوائم المالية المدققة، من حيث المبلغ والمدة، وطريقة السداد، حيث أشارت إلى أنه يمكن التوصل إلى ذلك من خلال معلومات القوائم المالية المدققة وصولاً لتوفير المعلومات المتعلقة بالمعايير الائتمانية، وهي بذلك تعزز العلاقة بين متغيرات الدراسة الحالية وتسهم في صياغة الفرضية الرئيسية الآتية:

H. هناكَ علاقة معنوية ذاتُ دلالة إحصائية بين معايير منح الائتمان المصرفي وجودة القوائم المالية المدققة في البنوك التقليدية العاملة بالجمهورية اليمنية.

ولغرض الوصول إلى الأهداف المرجوة للدراسة تم تجزئة الفرضية الرئيسية إلى فرضيات جزئية على النحو الآتي:

1. العلاقة بين المعايير المتعلقة بالعميل وجودة القوائم المالية المدققة في البنوك التقليدية العاملة بالجمهورية اليمنية:

وفقاً لنظرية الإشارة فإن هناك علاقة بين المعايير المتعلقة بالائتمان وبين جودة القوائم المالية المدققة، وقد أشارت دراسة كل من .Magembe et al (2007)، الشمري (2013)، وعبد (2012)، إلى أن هناك علاقة بين معايير منح الائتمان المتعلقة بالعميل بأبعادها الشخصية، ورأس المال، والقدرة على إدارة النشاط وتسديد الالتزامات، والضمانات وبين جودة القوائم المالية المدققة. وبالاستناد على كل ما ذكر سابقاً تم صياغة فرضية الدراسة الفرعية الأولى الآتية:

H1 هناكَ علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين المعايير المتعلقة بالعميل وجودة القوائم المالية المدققة في البنوك التقليدية العاملة بالجمهورية اليمنية.

2. العلاقة بين المعايير المتعلقة بالبنك وجودة القوائم المالية المدققة في البنوك التقليدية العاملة بالجمهورية اليمنية:

وفقاً لنظرية الإشارة، واستناداً لما توصلت إليه الدراسات السابقة (Maitah et al., 2012؛ الجزراوي والنعيمي، 2010؛ الظاهر وآخرون، 2007؛ محمد، 2012) التي أثبتت نتائجها وجود علاقة بين كل من استراتيجية البنك الائتمانية وقدرات البنك من حيث الكوادر المؤهلة والمدربة، والالتزام بتشريعات البنك المركزي وبين جودة القوائم المالية المدققة التي تشير إلى أنه يمكن لاستراتيجية البنك الائتمانية أن تتغير تبعاً للجودة المتحققة في القوائم المالية المدققة، كما أن الكوادر المؤهلة والمدربة تشجع البنوك على استخدام القوائم المالية المدققة في التحليل الائتماني، وبينت أيضاً أن تشريعات البنك المركزي تشدد على ضرورة تضمين ملف العميل الائتماني للقوائم المالية المدققة وهذا بدوره يُمكن أن يجعل المنشآت تحرص على تحقيق الجودة في قوائمها المالية المدققة، حرصاً على مطابقة معايير منح الائتمان المتعلقة بالبنك، ونتيجة لكل ما ذكر سابقاً تم صياغة فرضية الدراسة الجزئية الثانية الآتية:

H2: هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين المعايير المتعلقة بالبنك وجودة القوائم المالية المدققة في البنوك التقليدية العاملة بالجمهورية اليمنية.

3. العلاقة بين المعايير المتعلقة بالائتمان وجودة القوائم المالية المدققة في البنوك التقليدية العاملة بالجمهورية اليمنية:

بناءً على ما أشارت إليه نتائج الدراسات من وجود علاقة بين معايير منح الائتمان وجودة القوائم المالية المدققة، ووفقاً لما توصلت إليه دراسة كل من .Kitindi et al (2007)، .Shahabuddin et al (2013)، البحيصي (2011)، وعبد (2012)، تبين وجود علاقة بين أبعاد معايير منح الائتمان المتعلقة بالائتمان المتمثلة بكل من مبلغ الائتمان، ومدة الائتمان، وطريقة السداد، وبين جودة القوائم المالية المدققة ومن خلال ذلك تم صياغة فرضية الدراسة الفرعية الثالثة الآتية:

H.3 هناكَ علاقة معنوية ذاتُ دلالة إحصائية بين المعايير المتعلقة بالائتمان وجودة القوائم المالية المدققة في البنوك التقليدية العاملة بالجمهورية اليمنية.

https://doi.org/10.20428/JSS.26.2.4

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسةُ الحالية في تحديد العلاقة بين معايير منح الائتمان المصرفي وجودة القوائم المالية المدققة في البنـوك التقليديـة العاملـة بالجمهورية اليمنية على المنهج الوصفي التحليلي لعرض البيانات، واختبار الفرضيـات. كما اعتمدت الدراسـة على المنهج الكمي لتحويل الدراسـة إلى مقاييس رقمية، صالحة للتحليل الإحصائي باستخـدام أسلوب ليكـرت الخماسي، يمكن من خلالها تحليل النتائـج والوصول إلى الاستنتاجات والتوصيات.

أداة الدراسة :

تم الاعتماد على الاستبانة كأداة لجمع البيانات. وتم تقسيم الاستبانة إلى جزأين:

الجـزء الأول: يتعلـق بالفقـرات الخاصـة بالمتغير التابع (جـودة القوائم الماليـة المدققـة)، تم تبويبه إلى بعدين، هما: الملاءمة، والموثوقية.

الجـزء الثـاني: ويتعلـق بالفقـرات الخاصة بالمتغير المستقـل (معايير منـح الائتمان المصـرفي). ويشتمل على ثلاثـة متغيرات فرعية هي المعايـير المتعلقة بالعميل، والبنك، والائتمان. وتم تبويب كل متغير مستقل فرعي إلى عدد من الأبعاد.

صدق وثبات أداة الدراسة :

1. الصـدق الظاهـري للدراسـة : تمّ عرض قائمـة الاستبانـة على مجموعـة مـن أعضـاء هيئـة التدريس المتخصصـين في مجـال المحاسبـة وعددهم (6)، عـلاوة على (4) أشخاص من العاملين في الائتمـان المصرفي، للتأكـد من أن الاستبانة تتضمن العدد الكافي من الفقرات الملاءمة لمتغيرات الدراسة، وقد أخذت مقترحاتهم من حيث الإضافة أو التعديل أو الحذف لبعض الفقرات.

2. ثبـات الدراسـة : تم إجراء اختبار الثبات باستخدام معامل (ألفا كرونباخ) لكل متغيرات الدراسة، للتأكد من ثبات فقرات الاستبانة وترابطها، كما هو موضح في الجدول (1).

جدول (1): نتائج اختبار (ألفا كرونباخ) لمتغيرات الدراسة

محاور الاستبانة	عدد الفقرات	درجة الثبات
جودة القوائم المالية المدققة	16	0.823
معايير منح الائتمان المتعلقة بالعميل	12	0.679
معايير منح الائتمان المتعلقة بالبنك	10	0.770
معايير منح الائتمان المتعلقة بالائتمان	9	0.850

ويلاحظ من الجدول (1)، أن نتائج اختبار (ألفا كرونباخ) قيم الثبات لمتغيرات الدراسة الرئيسية تراوحت بـين (0.850) و(0.679)، وتـدل هذه النتائج على أن هذه الأداة تتصف بدرجة مناسبـة من الثبات، لكونها أعلى من درجة القياس المقبولة إحصائياً (0.60).

مجتمع الدراسة :

يشمـل مجتمـع الدراسة مديـري الائتمان، ومساعـدي مديري الائتمـان، وموظفي إدارة الائتمـان، والمحللين الماليـين في البنـوك العاملـة في الجمهورية اليمنيـة، والبالغ عددها (9) بنوك تقليديـة حسب تقرير البنك المركزي اليمني. وقد جاء اختيار البنوك التقليدية كمجتمع للدراسة، على اعتبار أن هذه البنوك التقليدية هي المعنية باتخاذ القرارات المرتبطة بمنح الائتمان المصرفي (المتغير المستقل) في البنوك التقليدية بالاعتماد على جودة القوائم المالية المدققة (المتغير التابع).

https://doi.org/10.20428/JSS.26.2.4

عينة الدراسة:

اقتصرت عينة الدراسة على المراكز الرئيسية للبنوك التقليدية العاملة في أمانة العاصمة وعددها (9) بنوك، وذلك لكون هذه المراكز الرئيسية هي المعنية باتخاذ قرارات الائتمان، وتستطيع الإجابة بوضوح وفهم عن فقرات الاستبانة. وتم استخدام طريقة الحصر الشامل في اختيار عينة الدراسة، لأنه بالإمكان الوصول إلى كافة أفراد عينة الدراسة، حيث تم توزيع (119) استبانة بشكل مباشر وبطريقة قصدية على عينة الدراسة، استرجع منها (104) استبانة وبنسبة 87.4%. وبعد فحص الاستبانات تبين أن عدد الاستبانات الصالحة للتحليل، هي نفس عدد الاستبانات المُستعادة وعددها (104) استبانة، كما هو موضح في الجدول (2).

جدول (2): حجم عينة الدراسة ونسبة الاستجابة

م	اسم البنك	عدد الموظفين في قسم الائتمان والتحليل المالي	عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات المفقودة	عدد الاستبانات المستعادة	عدد الاستبانات الصالحة
1	بنك التسليف التعاوني الزراعي	26	26	4	22	22
2	البنك التجاري اليمني	24	24	4	20	20
3	بنك اليمن الدولي	17	17	2	15	15
4	البنك اليمني للإنشاء والتعمير	18	18	2	16	16
5	البنك الأهلي اليمني	7	7	0	7	7
6	يونايتد بنك لمتد	5	5	1	4	4
7	بن قطر الوطني	8	8	0	8	8
8	بنك اليمن والكويت	7	7	1	6	6
9	مصرف الرافدين	7	7	1	6	6
	الإجمالي	119	119	15	104	104
	نسبة الاستجابة 119/104= 87.4%					

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تمّ الاعتماد على تحليل الانحدار الخطي البسيط لتحديد العلاقة بين معايير منح الائتمان المصرفي وجودة القوائم المالية المدققة في البنوك العاملة بالجمهورية اليمنية، ولتحقيق الهدف الرئيس، والأهداف الفرعية للدراسة، ولاختبار الفرضيات، وذلك باستخدام برنامج (SPSS).

نتائج الدراسة ومناقشتها.

أولاً: اختبار الفرضية الرئيسية:

تنصُّ الفرضية الرئيسية على أن "هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين معايير منح الائتمان المصرفي وجودة القوائم المالية المدققة". وتحدد هذه الفرضية العلاقة بينَ معايير منح الائتمان المصرفي ككل وجودة القوائم المالية المدققة بالجمهورية اليمنية.

https://doi.org/10.20428/JSS.26.2.4

جدول (3): تحليل الانحدار البسيط بين معايير منح الائتمان وجودة القوائم المالية المدققة

المتغير التابع	المتغير المستقل	(R) معامل الارتباط	(R^2) معامل التحديد	F المحسوبة	DF درجة الحرية		Sig مستوى الدلالة	β معامل الانحدار	Sig مستوى الدلالة
جودة القوائم المالية المدققة	معايير منح الائتمان المصرفي	.689	.475	92.183	1	بين المجاميع	** 0.000	.689	.000
					102	البواقي			
					103	المجموع			

** وجود أثر دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01).

يظهر من الجدول (3) أن معامل الارتباط بينَ معايير منح الائتمان المصرفي وجودة القوائم المالية المدققة جاءت (**0.689) بدلالة إحصائية (0.01)، ويظهر الجدول وجود علاقة إيجابية قوية بين معايير منح الائتمان المصرفي ككل وجودة القوائم المالية المدققة؛ حيث كان قيمة معامل الارتباط R تساوي (0.689) وهي دالة عند مستوى دلالة (0.01)، كما يوضح الجدول أن المتغير المستقل يفسر ما نسبته (48 %) من التغير في المتغير التابع وفقاً لقيمة معامل التحديد R^2 (0.475)، كما أن المتغير المستقل يؤثر على المتغير التابع حيث تظهر قيمة بيتا β (0.689)، بمعنى أن الزيادة في جودة التدقيق بدرجة واحدة يقابلها زيادة في المتغير التابع بقيمة (0.689). ويؤكدُ معنوية هذا الأثر قيمة F المحسوبة التي بلغت (92.183)، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01). ويدل ذلك على أن التزام البنك بجودة القوائم المالية يساعده على تطبيق معايير منح الائتمان المصرفي بشكل أفضل، وهذا يعني أن قرارات الائتمان تعتمد على القوائم المالية المدققة بالجمهورية اليمنية في ضوء معايير منح الائتمان المصرفي.

ثانياً: اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

تنصُ الفرضية الفرعية الأولى على أن "هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين معايير منح الائتمان المصرفي المتعلقة بالعميل وجودة القوائم المالية المدققة". وتحدد هذه الفرضية العلاقة بين معايير منح الائتمان المصرفي المتعلقة بالعميل وجودة القوائم المالية المدققة في البنوك التقليدية العاملة بالجمهورية اليمنية.

جدول (4): تحليل الانحدار البسيط بينَ المعايير المتعلقة بالعميل وجودة القوائم المالية المدققة

المتغير التابع	المتغير المستقل الفرعي	(R) معامل الارتباط	(R^2) معامل التحديد	F المحسوبة	DF درجة الحرية		Sig مستوى الدلالة	β معامل الانحدار	Sig مستوى الدلالة
جودة القوائم المالية المدققة	المعايير المتعلقة بالعميل	.615	.378	62.117	1	بين المجاميع	** 0.000	.615	.000
					102	البواقي			
					103				

** وجود أثر دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01).

يظهر من الجدول (4) وجود علاقة إيجابية قوية بين معايير منح الائتمان المصرفي الخاصة بالعميل وجودة القوائم المالية المدققة؛ حيث كان قيمة معامل الارتباط R تساوي (0.615) وهي دالة عند مستوى دلالة (0.01)، كما يوضح الجدول أن المتغير المستقل يفسر ما نسبته (38 %) من التغير في المتغير التابع وفقاً لقيمة معامل التحديد R^2 (0.378)، كما أن المتغير المستقل يؤثر في المتغير التابع حيث تظهر قيمة بيتا β (0.615)، بمعنى أن الزيادة في جودة التدقيق بدرجة واحدة يقابلها زيادة في المتغير التابع بقيمة (0.615). ويؤكدُ معنوية هذا الأثر قيمة F المحسوبة التي بلغت (62.117)، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01).

ويدل ذلك على أن التزام البنك بجودة القوائم المالية يساعده على تطبيق معايير منح الائتمان المصرفي الخاصة بالعميل، وهذا يعني أن قرارات الائتمان تعتمد على القوائم المالية المدققة بالجمهورية اليمنية في ضوء معايير منح الائتمان المصرفي الخاصة بالعميل.

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع ما توصلت إليه دراسة الزبدية والذنيبات (2012) من أن معايير منح الائتمان المتعلقة بالعميل تدفع العملاء طالبي الائتمان إلى الحرص على تحقيق جودة القوائم المالية المدققة من خلال بُعدي الملاءمة والموثوقية لجعلها مطابقة لمعايير منح الائتمان المتعلقة بالعميل. كما أن هذه الدراسة تنسجم مع نتائج دراسة الشمري (2013) من حيث إن شخصية العميل ورأس ماله والقدرة على إدارة النشاط، تؤثر في جودة القوائم المالية المدققة من خلال بُعد الملائمة. في حين أن هذه الدراسة اختلفت مع نتائج دراسة الشمري (2013) من حيث إن شخصية العميل، ورأس ماله، والقدرة على إدارة النشاط، لا تؤثر في جودة القوائم المالية المدققة من خلال بُعد الموثوقية. كما أن نتائج الدراسة الحالية اتفقت مع نتائج دراسة موسى (2010) من حيث وجود علاقة بين معايير منح الائتمان لدى العميل وبين جودة القوائم المالية المدققة من خلال بُعد الملاءمة.

ويعود السبب في ذلك إلى أن البنوك التقليدية العاملة بالجمهورية اليمنية تعتبر القدرة الإيرادية للعميل المحدد الرئيسي للمقدرة الاستيعابية للائتمان، كما تَعُد رأس مال العميل عاملاً مشجعاً على منح الائتمان، وهذا بدوره يدفع المنشآت المختلفة على تقديم قوائم مالية جيدة لغرض تمكين البنوك من الوثوق بها في الحصول على المعلومات اللازمة لمنح الائتمان ما يؤدي إلى تحسين جودة القوائم المالية المدققة ويُعزز موثوقيتها.

ثالثاً: اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

تنصُ الفرضية الفرعية الثانية على أن "هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين معايير منح الائتمان المصرفي المتعلقة بالبنك وجودة القوائم المالية المدققة". وتحدد هذه الفرضية العلاقة بين معايير منح الائتمان المصرفي الخاصة بالبنك وجودة القوائم المالية المدققة بالجمهورية اليمنية ككل.

جدول (5): تحليل الانحدار البسيط بين المعايير المتعلقة بالبنك وجودة القوائم المالية المدققة

المتغير التابع	المتغير المستقل الفرعي	(R) معامل الارتباط	(R^2) معامل التحديد	F المحسوبة	DF درجة الحرية		Sig مستوى الدلالة	β معامل الانحدار	Sig مستوى الدلالة
جودة القوائم المالية المدققة	المعايير المتعلقة بالعميل	.615	.378	62.117	بين المجاميع	1	** 0.000	.615	.000
					البواقي	102			
						103			

** وجود أثر دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01).

يظهر من الجدول (5) وجود علاقة إيجابية قوية بين معايير منح الائتمان المصرفي الخاصة بالبنك وجودة القوائم المالية المدققة؛ حيث كان قيمة معامل الارتباط R تساوي (**0.562) وهي دالة عند مستوى دلالة (0.01)، كما يوضح الجدول أن المتغير المستقل يفسر ما نسبته (32 %) من التغير في المتغير التابع وفقاً لقيمة معامل التحديد R^2 (0.315)، كما أن المتغير المستقل يؤثر في المتغير التابع حيث تظهر قيمة بيتا β (0.615)، بمعنى أن الزيادة في جودة التدقيق بدرجة واحدة يقابلها زيادة في المتغير التابع بقيمة (0.615). ويؤكدُ معنوية هذا الأثر قيمة F المحسوبة التي بلغت (46.967)، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01). ويدل ذلك على أن التزام البنك بجودة القوائم المالية يساعده على تطبيق معايير منح الائتمان المصرفي الخاصة بالبنك، وهذا يعني أن قرارات الائتمان تعتمد على القوائم المالية المدققة بالجمهورية اليمنية في ضوء معايير منح الائتمان المصرفي الخاصة بالبنك.

وتنسجم هذه الدراسة مع نتائج دراسة الجزراوي والنعيمي (2010) التي كشفت أنه يتم اعتماد القوائم المالية المدققة كمصدر للمعلومات اللازمة لمنح أو عدم منح الائتمان بناءً على استراتيجية البنك الائتمانية. كما اتفقت نتائج الدراسة أيضاً مع نتائج دراسة Maitah et al.(2012) التي أظهرت وجود علاقة بين قدرات البنك واستخدام القوائم المالية المدققة في الحصول على المعلومات اللازمة لمنح الائتمان. وكما أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية بين معايير منح الائتمان المتعلقة بالبنك وجودة القوائم المالية المدققة. وهذا ينسجم مع ما أشارت إليه دراسة الظاهر وآخرون (2007). وتعود طبيعة تلك العلاقة الإيجابية إلى أسباب عديدة، أهمها حَرْصُ البنوك على تطبيقِ تشريعات البنك المركزي، ومن ضمنها تضمينُ الملف الائتماني للعملاءِ على القوائم المالية المدققة.

رابعاً: اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

تنصُّ الفرضية الفرعية الثالثة على أن "هناكَ علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين معايير منح الائتمان المتعلقة بالائتمان وجودة القوائم المالية المدققة". وتحدد هذه الفرضية العلاقةَ بين معايير منح الائتمان المتعلقة بالائتمان وجودة القوائم المالية المدققة بالجمهورية اليمنية.

جدول (6): تحليل الانحدار البسيط بين المعايير المتعلقة بالائتمان وجودة القوائم المالية المدققة

المتغير التابع	المتغير المستقل الفرعي	(R) معامل الارتباط	(R^2) معامل التحديد	F المحسوبة	DF درجة الحرية		Sig مستوى الدلالة	β معامل الانحدار	Sig مستوى الدلالة
جودة القوائم المالية المدققة	المعايير المتعلقة بالائتمان	.674	.454	84.982	بين المجاميع	1	.000	.674	.000
					البواقي	102			
						103			

** وجود أثر دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01).

يظهر من الجدول (6) وجود علاقة إيجابية قوية بين معايير منح الائتمان المصرفي الخاصة بالائتمان وجودة القوائم المالية المدققة؛ حيث كان قيمة معامل الارتباط R تساوي (**0.674) وهي دالة عند مستوى دلالة (0.01)، كما يوضح الجدول أن المتغير المستقل يفسر ما نسبته (45 %) من التغير في المتغير التابع وفقاً لقيمة معامل التحديد R^2 (0.454)، كما أن المتغير المستقل يؤثر في المتغير التابع حيث تظهر قيمة بيتا β (0.674)، بمعنى أن الزيادة في جودة التدقيق بدرجة واحدة يقابلها زيادة في المتغير التابع بقيمة (0.674). ويؤكدُ معنوية هذا الأثر قيمة F المحسوبة التي بلغت (84.982)، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01). ويدل ذلك على أن التزام البنك بجودة القوائم المالية يساعده على تطبيق معايير منح الائتمان المصرفي الخاصة بالائتمان، وهذا يعني أن قرارات الائتمان تعتمد على القوائم المالية المدققة بالجمهورية اليمنية في ضوء معايير منح الائتمان المصرفي الخاصة بالائتمان.

وتبين أيضاً من الجدول (6) أن البنوك التقليدية تعتمد في تحديد مبلغ الائتمان على معلومات القوائم المالية، وهذا ما ينسجم مع دراسة Shahabuddin et al.(2013) التي أشارت نتائجها إلى وجود علاقة بين تحديد مبلغ الائتمان والقوائم المالية المدققة ذات الجودة العالية. ولكن إدارة البنوك تميل إلى الضمانات بشكل أكبر لتحديد مبلغ الائتمان، على اعتبار أن هذه الضمانات تمنح الأمان الكافي لإمكانية استرداد مبلغ الائتمان الممنوح في حالة تعثر العميل. وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة البحيصي (2011)، التي تظهر وجود علاقة بين معايير منح الائتمان المصرفي ومعلومات القوائم المالية المدققة.

https://doi.org/10.20428/JSS.26.2.4

الاستنتاجات:

أسفرت الدراسة عن جملة من الاستنتاجات، أهمها:

1. يتم الاعتماد على اتخاذ قرارات منح الائتمان المصرفي استناداً إلى ملاءمة جودة القوائم المالية المدققة.
2. يتم الاعتماد على اتخاذ قرارات منح الائتمان المصرفي بناءً على التمثيل الصادق للقوائم المالية المدققة.
3. يتم الاعتماد على معايير الائتمان المصرفي المتعلقة بالعميل عند اتخاذ قرارات منح الائتمان المصرفي استناداً إلى جودة القوائم المالية المدققة.
4. يتم الاعتماد على معايير الائتمان المصرفي المتعلقة بالبنك عند اتخاذ قرارات منح الائتمان استناداً إلى القوائم المالية المدققة ذات الجودة المناسبة.
5. يتم الاعتماد على معايير منح الائتمان المصرفي المتعلقة بالائتمان عند اتخاذ قرارات منح الائتمان استناداً إلى القوائم المالية المدققة ذات الجودة المناسبة.

التوصيات:

عَلَى ضوءِ الاستنتاجات السابقة التي خلصت إليها الدراسة، يوصي الباحثان بالآتي:

1. ضرورة قيام المنشآت طالبة الائتمان بتقديم قوائم مالية لأكثر من سنة مالية، مدققة ومرفقة بتقرير مدقق الحسابات الخارجي المستقل والحرص على أن تكونَ مدققة من قبل مدقق خارجي يتمتعُ بسمعة طيبة في الأوساط المالية وذلكَ لتعزيز جودة قوائمها المالية المدققة وزيادة فرصها في الحصول على الائتمان.
2. قيامُ البنك المركزي اليمني بالزام البنوك التقليدية العاملة بالجمهورية اليمنية بضرورة اعتماد القوائم المالية المدققة بالدرجة الأولى وعدمُ التركيز على الضمانات العينية والنقدية عند اتخاذ قرارات منح الائتمان المصرفي، وذلك لنشر الوعي بأهمية تحقيق جودة القوائم المالية المدققة وتفعيل دورها في توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات.
3. قيام البنوك بتقديم دورات متخصصة لموظفي الائتمان الحاليين في مجال استخدام أدوات التحليل الائتماني للقوائم المالية المدققة، وذلكَ لخلق فرص إضافية لاستخدام القوائم المالية المدققة في الحصول على المعلومات اللازمة لمنح الائتمان المصرفي ما يؤدي إلى دفع المنشآت المختلفة إلى تحسين جودة قوائمها المالية سعياً للحصول على الائتمان.
4. الحرص على عدم إخفاء أي معلومات تتعلق بالوضع المالي للمنشآت طالبة الائتمان من شأنها التأثير على قرار منح الائتمان المصرفي تعزيزاً لموثوقية القوائم المالية المدققة.
5. مراعاة التأكد من تحقيق القدر الكافي من الإفصاح فيما تحتويه القوائم المالية من قبل مدقق الحسابات الخارجي تعزيزاً لملاءمة القوائم المالية المدققة.
6. العملُ على عقد دورات تأهيلية متخصصة من قبل جمعية المحاسبين القانونيين اليمنيين من شأنها تطوير قدرات ومهارات مدققي الحسابات الخارجيين، بما يضمنُ عكس المركز المالي الحقيقي للمنشآت المدققة من قبلهم، الأمر الذي يسهم في الحصول على قوائم مالية ملائمة وموثوقة. وهذا بالتالي يُسهم في توجيه البنوك نحو الاعتماد على القوائم المالية المدققة بشكل أكبر في الحصول على المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار الائتماني.

https://doi.org/10.20428/JSS.26.2.4

المراجع:

إدارة الدراسات المالية (2014)، ***الأزمة المالية العالمية***، دائرة المالية، حكومة دبي، الإمارات.

آدم، فطور الصائم حمدان عبدالله (2016)، أثر الإلتزام بمعيار المحاسبة الدولي رقم (18) على خصائص جودة المعلومات المحاسبية للقوائم المالية بالمصارف السودانية. ***مجلة الدراسات العليا بجامعة النيلين***،*6* (22)، 182 - 200.

البحيصي، عصام (2011)، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد السياسات الائتمانية. ***مجلة الجامعة الإسلامية***، *19* (2)، 1342 - 1375.

البنك المركزي اليمني (1997)، ***معايير إدارة مخاطر الائتمان***، منشور دور رقم (10)، البنك المركزي اليمني، صنعاء، الجمهورية اليمنية.

البنك المركزي اليمني (2015)، ***التقرير السنوي***، البنك المركزي اليمني، صنعاء، اليمن.

بورقبة، شوقي (2010). دور نظرية الإشارة في الرفع من كفاءة الأسواق المالية، ***مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير***، *10*، 135 - 150.

الجزراوي، إبراهيم، والنعيمي، نادية (2012)، تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة. ***مجلة الإدارة والاقتصاد***، (83)، 1 - 45.

حجازي، وفاء (2010)، ***المحاسبة عن القروض والائتمان***. بنها، مصر: مركز التعليم المفتوح.

حميدي، زينب عباس (2012)، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وأثرها في تقييم اضرار الحرب: دراسة ميدانية في الشركة العامة لصناعة البطاريات. ***مجلة الإدارة والاقتصاد***، (75)، 37 - 54.

حنان، رضوان (2006)، ***النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير*** (الطبعة الثامنة)، عمان، الأردن: دار وائل للنشر.

الدغيم، عبد العزيز، الأمين، ماهر، وأنجرو، إيمان (2006)، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري. ***مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية***، *28* (3)، 191 - 210.

الزبدية، رامي، والذنيبات، علي (2012)، أثر تقرير المدقق الخارجي في اتخاذ القرار الائتماني في البنوك التجارية الأردنية. ***المجلة الأردنية في إدارة الأعمال***، *8* (3)، 465 - 475.

الزبيدي، حمزة (2002)، ***إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني*** (الطبعة الأولى)، عمان، الأردن: الوراق للنشر والتوزيع.

سالم، بدر الدين، وأحمد، نصر (2013)، دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في رفع كفاءة التخطيط والرقابة في المؤسسات المالية السودانية. ***مجلة العلوم الاقتصادية***، *14* (10)، 84 - 110.

السامرائي، محمد (2016)، ***أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية*** (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

السلمان، أحمد (2012)، تطور جودة المعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السعودية. ***مجلة البحوث المحاسبية***، *11* (2)، 33 - 95.

الشمري، فواز فاضل (2013)، ***أثر المعايير الائتمانية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية*** (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.

الشيخلي، هديل (2012)، ***العوامل الرئيسية المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية*** (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

الظاهر، مفيد، عبدالجواد، إسلام، وعمر، برهان (2007)، العوامل المحددة لتعثر التسهيلات المصرفية في المصارف الفلسطينية. ***مجلة جامعة النجاح للأبحاث: العلوم الإنسانية***، *21* (2)، 515 - 640.

عبادي، محمد (2014)، تقييم كفاءة البنوك التجارية الجزائرية في منح الائتمان. ***مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون***، (39)، 29 - 40.

عبد، زياد نجم (2012)، الائتمان المصرفي وأهم النسب ذات العلاقة بمنحه. *مجلة الدراسات المحاسبية والمالية*، *7* (19)، 300 - 325.

عبدالرحمن، تينا قادر (2012)، دور التحليل المالي في تشخيص عوامل القوة والضعف في القوائم المالية للشركات المقترضة عند اتخاذ القرار الائتماني. *مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية*، *8* (26)، 58 - 91.

فاضل، عدي، ومحمود، فيحاء (2015)، قياس مستوى تأثير بعض العوامل المؤثرة على جودة القوائم المالية المدققة. *مجلة كلية الإدارة والاقتصاد جامعة البصرة*، *7* (14)، 3 - 39.

محمد، موفق (2012)، مدى التزام الشركات العامة بمتطلبات الافصاح في التقارير المالية. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية*، *7* (18)، 1 - 37.

مشبب، غالب (2015)، تأثير الائتمان المصرفي الخاص على النشاط المصرفي. *المجلة الاردنية للدراسات الاقتصادية*، *2* (2)، 129 - 142.

مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية (2016)، *المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية*، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، المملكة العربية السعودية : مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية.

موسى، أسامة (2010)، *دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية* (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

نشوان، اسكندر محمود، والطويل، عصام محمد (2016)، تأثير الأزمة المالية العالية على مستقبل موثوقية المعلومات المحاسبية لترشيد اتخاذ القرارات. *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية*، *24* (4)، 99-221.

نصر، عبدالوهاب، والصيرفي، أسماء (2016)، أثر مستوى الالتزام الأخلاقي للمحاسبين الماليين على جودة التقارير المالية بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة المحاسبة والمراجعة*، *5*، 1 - 53.

هاشم، صبيحة (2015)، نظريات هيكل التمويل الحديثة : تطبيق عملي لنظرية الالتقاط ودورة حياة الشركات – بحث تحليلي لعينة من الشركات الأجنبية، *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية*، *21* (83)، 64 - 85.

Achim, A. M., & Chiş, A. O. (2014). Financial accounting quality and its defining characteristics. *SEA-Practical Application of Science, 2*(3), 93-98.

Ahmad, S. (2015). The extent of extracted financial indicators from financial statements, contribution in rationalizing investment decision by the Jordanian commercial banks. *Journal of Finance and Accounting, 6*(4), 36-47.

Azim, M., & Helaluddin, A. (2015). Perspective of accounting: principles, rules, ethics & culture. *International Journal of Economics, Commerce and Management, 3*(1), 1-10.

Bekiaris, M. (2012). Auditor's perceptions of financial reporting quality. *International Journal of Accounting and Financial Reporting, 2*(1), 57-74.

Blessing, A., & Onoja, E. E. (2015). The role of financial statements on investment decision making: A case of united bank for Africa PLC (2004-2013). *European Journal of Business, Economics and Accountancy, 3*(2), 12-37.

https://doi.org/10.20428/JSS.26.2.4

Böcker, K., & Hillebrand, M. (2009). Interaction of market and credit risk: An analysis of inter-risk correlation and risk aggregation. *The Journal of Risk, 11*(4), 3-29.

Bonfim, D. (2009). Credit risk drivers: Evaluating the contribution of firm level information and of macroeconomic dynamics. *Journal of Banking and Finance, 33*(2), 281-299.

Bukenya, M. (2014). Quality of accounting information and financial performance of Uganda's public sector. *American Journal of Research Communication, 2*(5), 183-203.

Chakraborty, A., Fernando, C., & Mallick, R. (2010). The importance of being known: Relationship banking and credit limits. *Quarterly Journal of Finance and Accounting, 49*(2), 27-48.

Cheng, D. (2015). How creditors evaluate financial statements. *Journal of International Management Studies, 9*(1), 156-164.

Dogarawa, L. B. (2012). Lending policies and credit administration in pre-colonial Nigeria: A case study of Kundila of Kano. *International Journal of Economics and Finance, 4*(2), 196-203.

Gyau, E. K., Owusu, F., & Amaning, N. (2016). The effect of audit report on investment and lending decisions in Ghana. *European Journal of Accounting, Auditing and Finance Research, 4*(4), 18-24.

Habib A., & Jiang H. (2015). Corporate governance and financial reporting quality in China: A survey of recent evidence. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, 24*, 29-45.

Kabiru, I. D., & Rufai, A. S. (2014). An examination into the quality of audited financial statements of Money Deposit Banks in Nigeria. *International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management, 4*(1), 145-156.

Kariuki, G., & Jagongo, A. (2013). Institutional investors' perceptions on quality of financial reporting in Kenya. *International Journal of Humanities and Social Science, 3*(21), 144-154.

Lehtinen, T. (2013). Understanding timeliness and quality of financial reporting in a Finnish public company. *American Journal of Research Communication, 3*(8), 171-192.

Magembe, B. A. S., Sethibe, A., & Kitindi, E. G. (2007). Lending decision making and financial information: The usefulness of corporate annual reports to lenders in Botswana. *International Journal of Applied Economic and Finance, 1*(2), 55-66.

Maitah, M., Zedan, K., & Shibani, B. (2012). Factors affecting the usage level of financial analysis by credit officers in the credit decision in Libyan commercial banks. *International Journal of Business and Social Science, 3*(10), 106-113.

Markopoulou, M. K., & Papadopoulos, D. L. (2009). Capital structure signaling theory: Evidence from the Greek Stock Exchange. *Portuguese Journal of Management Studies, 14*(3), 217-238.

Minh, M. T. H. (2015). Information on financial statements for loan decision-making of commercial banks in Vietnam. *Journal of Modern Accounting and Auditing, 11*(2), 86-92.

Otubor, C., Gbande, R., Onumah, P., Yuguda, A., & Abubakar, S. (2017). Assessing the qualitative characteristics of useful financial information for business development. *Journal of Educational Policy and Entrepreneurial Research, 4*(1), 72-85.

Sekaran, U., & Bougie, R. (2010). *Research methods for business: A skill building approach* (5th ed.). New Jersey: John Wiley & Sons.

Shahabuddin, A., Alam, A. H. M. N. B., & Pervin, S. (2013). Credit exposure and lending decision quality of private commercial banks in Bangladesh: An empirical analysis. *Research Journal of Finance and Accounting, 4*(7), 15-22.

Sidthidet, T. (2011). *Competition and mergers under liquidity and credit risks in the banking industry* (Unpublished Doctoral Dissertation). McGill University, Montreal, Quebec.

Vestine, M., Kule, J., & Mbabazize, M. (2016). Effect of financial statement analysis on investment decision making by commercial banks in Rwanda. *European Journal of Business and Social Sciences, 5*(6), 279-303.

https://doi.org/10.20428/JSS.26.2.4